الأمم المتحدة

A/C.3/64/SR.17

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
24 November 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ٣/٠٠ مساء

الرئيس: السيد بينكي ..... (لاتفيا)

المحتويات

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

09-56677 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ٣/٠٠ مساء.

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/64/315)

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (تابع) (A/64/172 و A/64/182 و E/2009/110 و A/64/254)

(ب) **متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل** (تابع) (A/64/285)

١ - **السيدة إيفانوفيتش** (صربيا): قالت إن حكومتها اعتمدت خطة عمل وطنية بشأن الأطفال للسنوات ٢٠٠٤-٢٠١٥. وذكرت أن الأهداف الرئيسية لهذه الخطة هي تخفيف حدة الفقر، وتوفير مستوى جيد من التعليم والرعاية الصحية، وتحسين حالة الأطفال ذوي الإعاقة، وحماية الأطفال من الاستغلال والإهمال والعنف. وأضافت أن الخطة أدت أيضا إلى القيام في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ باعتماد بروتوكولين ينظمان الجوانب المختلفة من حماية الطفل من الاستغلال والإهمال. وقالت إن صربيا تعمل بلا كلل من أجل وضع نظام وطني شامل لحماية حقوق الطفل وتعزيزها وفقا لاتفاقية حقوق الطفل. وأضافت في هذا الصدد أنه تم إنشاء عدد من الهيئات الحكومية، بينها مجلس حقوق الطفل، الغرض منها تعزيز مشاركة الأطفال في وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بحقوقهم.

٢ - وذكرت أنه يوجد إطار قانوني ومؤسسي قوي لحماية حقوق الطفل وتعزيزها في صربيا ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به وخاصة فيما يتعلق بالأطفال ذوي الإعاقة والأطفال المحرومين من رعاية الأبوين وأطفال طائفة الروما. وأضافت أنه تحقيقا لهذه الغاية تواصل حكومتها العمل في تعاون وثيق مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية من أجل تحسين حالة جميع الأطفال على الصعيد الوطني.

٣ - **السيدة زاهر** (مالديف): قالت إن حكومتها ملتزمة بتشجيع وحماية رفاه الطفل، ولكنها تواجه حاليا عددا من التحديات، بينها زيادة عدد الأطفال الذين يتعاطون المخدرات غير المشروعة. وقالت إن رفاه أطفال وتعاطي المخدرات هو من الشواغل الأخرى، وخاصة إزاء عدم وجود نظام مؤسسي لكفالة الأطفال. وأضافت أن هذه الثغرة يمكن أن تقوم بسدها جماعات المجتمع المدني لولا أن المنظمات غير الحكومية المحلية تفتقر إلى المهنيين المدربين، وهي مشكلة تزيد في تعقيدها قيود الموارد القاسية التي تمنع منظمات المجتمع المدني من القيام بأنشطة التوعية. وقالت إنه من أجل التصدي لهذه المشاكل والوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية تقوم مالديف بوضع نظام للأطفال يجعل رعاية الطفل على الصعيد الوطني نظاما مستقرا.

٤ - وقالت إن بلدها شهد مؤخرا زيادة مزعجة في عدد الحالات المبلغ عنها للاستغلال والعنف ضد الأطفال، بما في ذلك العنف والاستغلال الجنسيان. وأضافت أنه تم في أوائل العام الماضي وضع مبادئ توجيهية أكثر صرامة بالنسبة لإصدار الأحكام على مرتكبي جرائم الجنس ضد الأطفال. وقالت إن دستور مالديف يكفل الحق الأساسي في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي. وأضافت أن زيادة عدد الفتيات اللاتي يحال بينهن وبين الالتحاق بالمدارس في بعض المجتمعات الجزرية يشير إلى وجود اتجاه مقلق نحو التطرف يمثل تهديدا خاصا لحقوق الفتيات. وأضافت أن عدم توافر البيانات التجريبية عن مسائل حماية الطفل في إطار النظام المحدود الحالي لحماية الطفل يجعل من الصعب تقدير مدى ضعف الأطفال في مالديف.

٥ - وقالت إن حكومتها مضطرة، إزاء قيود الميزانية الصارمة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، إلى الحد من جميع النفقات العامة إلى أن يعود الاقتصاد العالمي إلى وضعه السابق. وقالت إن مالديف تعمل في الوقت نفسه على تعزيز النظام القانوني الدولي باعتماد تشريعات تشمل سياسات تتصل بالأطفال الغرض منها تحقيق المعايير في هذا المجال.

٦ - **السيدة كوتيريتش** (سلوفاكيا): قالت إن إشراك الأطفال فيما يتعلق بحقوقهم يتطلب من المجتمع الدولي أن يوجه عناية كبيرة إلى ما يعرب عنه الأطفال من احتياجات وطموحات. وذكرت في هذا الصدد أن سلوفاكيا قدمت، باسم ما يقرب من ٥٠ بلدا، مشروع قرار إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية يقوم بوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل لتوفير إجراء اتصالات يكمل إجراء تقديم التقارير بمقتضى الاتفاقية. وقالت إن هذا القرار قد اعتمده المجلس، ومن ثم فسوف يجتمع الفريق العامل في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لاستكشاف إمكانية وضع البروتوكول الاختياري.

٧ - **السيدة الدالي** (تونس): قالت إن حكومتها اتخذت عددا من التدابير العملية التي تستهدف حماية حقوق جميع الأطفال بغض النظر نوع الجنس، مثل وضع خطة وطنية ثانية بشأن الطفولة للسنوات ٢٠٠٢-٢٠١٠؛ وإنشاء مركز للمعلومات والتدريب والتوثيق والدراسة فيما يتعلق بحماية حقوق الطفل؛ وإنشاء برلمان للأطفال يكون بمثابة مكان يتعلم فيه الأطفال قيم الديمقراطية. وأضافت أن سنة ٢٠٠٨ قد أعلنت سنة وطنية للحوار مع الشباب مما يؤكد أهمية الاستماع إلى الأطفال وتشجيعهم على الإعراب عن وجهات نظرهم.

٨ - وذكرت أن تونس توجه عناية خاصة إلى وضع الأطفال المعرضين للخطر وأنها قامت، لهذا الغرض، بإنشاء مراكز يتم فيها تقديم الرعاية والدعم للأطفال المعرضين للخطر من خلال الجهود المنسقة للحكومة والمؤسسات العامة والمجتمع المدني. وأضافت أن الحكومة عينت موظفين لحماية الطفل للتدخل لصالح الأطفال في المواقف الصعبة. وقالت إنه تم توفير المأوى لأكثر من ١ ٠٠٠ طفل في عام ٢٠٠٨.

٩ - **السيدة باك توك هن** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قالت إنه بعض انقضاء ٢٠ عاما على اعتماد اتفاقية حقوق الطفل ما زال الأطفال، على الرغم من الجهود الدولية، فريسة للاستغلال والجوع والفقر. وذكرت أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات عملية لتحسين ظروف الأطفال في هذه الأوضاع وتشجيع حقوقهم ورفاههم. وأضافت أن التعاون الدولي ضروري أيضا، ولكن محاولات تسييس هذا التعاون ينبغي ألا يسمح بها. وأضافت أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم المعونة إلى العالم النامي من أجل دعم جهود بلدان هذا العالم لتحقيق الأهداف المتصلة بالأطفال الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية وفي وثيقة ''عالم صالح للأطفال''.

١٠ - وقالت إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت دائما تعتبر أن الأطفال ورفاههم أمران بالغا الأهمية وحجر الزاوية في مستقبل البلد. وأضافت أن بلدها اتخذ خطوات ملموسة نحو تعزيز وحماية حقوق الطفل، من خلال الضمانات القانونية لهذه الحقوق، وتوفير التعليم المجاني الإلزامي العام والرعاية الطبية المجانية. وقالت إن حكومتها قدمت تقريريها الدوريين الثالث والرابع المجمعين بشأن تنفيذ الاتفاقية لتقوم باستعراضهما اللجنة المعنية بحقوق الطفل في أوائل هذا العام.

١١ - **السيدة بو حجي** (البحرين): قالت إن دستور البحرين وميثاقها الوطني يوجهان عناية خاصة إلى الأسرة

وحمايتها باعتبارها أساس المجتمع، كما يوجهان عناية خاصة إلى حماية الأطفال من الاستغلال والإهمال في النواحي الأخلاقية والجسمانية والنفسية. وذكرت أن بلدها انضم إلى عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل ومن أهمها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بعمل الأطفال. وأضافت أنه تنفيذا لهذه الاتفاقيات قامت البحرين باتخاذ عدد من الخطوات العملية بينها إنشاء لجنة وطنية معنية بالطفولة الغرض منها هو تحسين مستويات معيشة الأطفال.

١٢ - وذكرت أن حكومتها تعمل على تنسيق وتوحيد جهود المؤسسات الحكومية المعنية بمسائل الأطفال، بالإضافة إلى دعم أنشطة منظمات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية العاملة في نفس المجال. وفيما يتعلق بحماية الطفل، ذكرت أن البحرين قامت باستعراض للقوانين المتصلة بالأطفال من أجل التوصل إلى مجموعة مناسبة من التوصيات تدعم المكاسب التي تحققت في هذا المجال، وأضافت أن وزارة التنمية أنشأت مركزا لحماية الطفل ضمن مؤسسات أخرى من هذا القبيل. وقالت إنه يتم استخدام التكنولوجيات التعليمية المتقدمة في وضع وتحديث المناهج التعليمية وطرق التدريس. وقالت إن منظمات المجتمع المحلي قامت أيضا بدور في تعليم الأطفال، وخاصة حيث يتعلق الأمر بحقوقهم، وذلك من خلال البرامج التليفزيونية التي تستهدف تنبيه الأطفال إلى الاستغلال المحتمل.

١٣ - **السيدة بولو** (توغو): قالت إن حكومتها ملتزمة بأن توفر للأطفال الظروف المادية والتوجيه الأخلاقي والاجتماعي والإطار القانوني اللازم لازدهارهم . وذكرت في هذا الصدد أنه تم اتخاذ عدد من التدابير التشريعية والتنظيمية، ومنها حظر ختان الإناث وإدخال تعديلات على قانون الأطفال تجعل السن القانونية للزواج بالنسبة للجنسين ١٨ سنة وتكفل حق الطفل في الميراث بغض النظر عن نوع الجنس.

١٤ - وقالت إن حكومتها تعمل على جميع المستويات لمكافحة الاتجار بالأطفال في توغو وفي المنطقة دون الإقليمية عن طريق تنظيم المؤتمرات الوطنية بشأن هذا الموضوع وتنظيم حلقات العمل بشأن قاعدة بيانات عن الاتجار بالأطفال. وأضافت أن وزارة حماية الطفل شرعت، بدعم تقني ومالي من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في شن حملة لزيادة الوعي تستهدف رواد دور السينما في كل أنحاء البلاد، وخاصة ما يوجد منها في المناطق التي يكثر فيها الاتجار بالأطفال. وأضافت أنه من أجل توفير المساعدة للأطفال من ضحايا العنف ومنع ما يحتمل وقوعه من حالات العنف ضد الأطفال أنشأت الحكومة خطا هاتفيا مجانيا يستخدم في الإبلاغ عن حالات العنف ضد الأطفال بدون ذكر اسم المبلغ.

١٥ - وذكرت أنه تمشيا مع المادة ٢٨ من الاتفاقية والمادة ٢٥ من دستور توغو، أصبح التعليم الابتدائي مجانيا في العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وذكرت أن من بين تدابير إصلاح التعليم المستهدفة برامج لتعيين المدرسين وتدريبهم وبرامج للتغذية بالمدارس. وقالت إن قانون الطفل في توغو ينص على أن يراعى في الإجراءات والقرارات التي تتخذ بشأن الأطفال جميع العوامل التي قد تؤثر على سلامتهم العقلية أو الأخلاقية أو البدنية أو المادية. وأضافت أن هذا القانون يحدد الشروط والإجراءات الخاصة بعملية التبني التي تكون فيها، كما في جميع المسائل الأخرى المتعلقة بالأطفال، حماية مصالح الطفل هي المبدأ الحاكم. وأعربت عن أمل بلدها في أن يتلقى مزيدا من الدعم الدولي لجهوده الرامية إلى تثقيف السكان فيما يتعلق بالاتفاقية من خلال وسائل الإعلام والقنوات التقليدية للإعلام والنشرات وحلقات العمل التدريبية.

١٦ - **السيد بهاتاراي** (نيبال): قال إن دستور نيبال المؤقت يكفل حقوق الطفل كما تكفلها عدة قوانين وسياسات داخلية بعضها يتضمن أحكاما ضد عمل الأطفال والاتجار بالأطفال. وأضاف أن خطة العمل الوطنية بشأن التعليم تستهدف توسيع وتحسين الرعاية المبكرة الشاملة للأطفال وتعليمهم بحيث يصبح جميع الأطفال وخاصة الفتيات، ممن يعيشون في ظروف صعبة وممن ينتمون إلى أقليات إثنية قادرين بحلول عام ٢٠١٥ على الحصول على التعليم الابتدائي الإجباري الجيد مجانا. وذكر أن هناك عددا من برامج رعاية الطفل التي تسعى لتلبية احتياجات أطفال الشوارع والأطفال المعرضين للمخاطر وغيرهم.

١٧ - وذكر أن نيبال، على الرغم من التحديات المختلفة، تعمل على توفير خدمات الأمومة والرعاية الصحية الأساسية مجانا للنساء والأطفال. وأضاف أن بلده خفض إلى النصف معدلات وفيات الأمومة ومعدلات وفيات الأطفال خلال العقد السابق وأنه في طريقه إلى تنفيذ الأهداف ذات الصلة من الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن حكومته إذ تعمل على تنفيذ ما التزمت به من حماية حقوق جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال المتأثرون بالمنازعات المسلحة، تقوم بتنفيذ توصيات الفريق العامل الذي أنشأه مجلس الأمن والمعني بالأطفال في المنازعات المسلحة، ووضعت برامج لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للمحاربين القُصّر بالتشاور مع منظومة الأمم المتحدة. وذكر أنه ينبغي توفير المزيد من المساعدات المالية والتقنية الدولية إلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان الخارجة من المنازعات، لتمكينها من تحسين نوعية التعليم والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات.

١٨ - **السيدة سيريري** (كينيا): قالت إن الجفاف الشديد في كينيا يسبب معاناة لا توصف بالنسبة للأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان. وذكرت أنه يتعين التصدي لحالات الطوارئ سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان حتى لا تقوض أهداف التنمية. وقالت إن الجهود التي لا تكل التي تبذلها حكومتها وشركاؤها الإنمائيون ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص قد أخذت تحقق تقدما كبيرا في المعركة ضد أمراض مثل الملاريا والتهابات الجهاز التنفسي العلوي. على أنها أضافت أن هذه الجهود يعوقها إلى حد كبير خروج الأفراد الطبيين من البلاد وعدم كفاية المرافق الطبية وارتفاع تكلفة المعدات والسلع الطبية.

١٩ - وذكرت أن إطار السياسة الصحية الشامل الذي وضعته الحكومة يوفر الخدمات الصحية للأطفال والبالغين على السواء وأن التغطية التي يوفرها تتجاوز المعايير ذات الصلة التي حددتها منظمة الصحة العالمية. وأضافت أن المبادرة الصحية المحلية تستهدف التصدي للمشاكل المترابطة التي تؤثر على صحة الأمهات والأطفال. وذكرت أن التصدي للمشاكل التي يواجهها الأطفال يحتم التصدي للتحديات التي يواجهها الآباء والأمهات وخاصة التحديات الناجمة عن الأزمة المالية وأزمة الغذاء. وقالت إنه لن يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالأطفال ما لم يتم تحقيق الأهداف المتعلقة بالآباء والأمهات. وأضافت أن من المهم أن تغرز في الأطفال ثقافة التسامح والتسوية السلمية للمنازعات؛ وذكرت في هذا الصدد أن بلدها يؤيد عمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح.

٢٠ - وقالت إن أكبر خطوة خطتها كينيا في تشجيع حقوق الأطفال كانت في مجال التعليم. وذكرت أن عدد المقيدين بالمدارس زاد زيادة هائلة وأن معدلات البقاء في المدارس مرتفعة وخاصة منذ تطبيق مجانية التعليم في المدارس الثانوية، وهو ما يضع كينيا على الطريق إلى تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأعربت عن شكرها لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدعم المستمر

الذي تقدمه هذه المنظمات في تعميم التعليم الابتدائي وتنفيذ برنامج التغذية بالمدارس.

٢١ - وقالت إن حكومتها تؤيد تعيين الممثل الخاص المعني بالعنف ضد الأطفال. وذكرت أن جهود حكومتها في هذا المجال تشمل إنشاء خط ساخن مجاني يعمل على مدى ٢٤ ساعة في اليوم للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل، واعتماد سياسة شاملة تستهدف حماية الأطفال من جميع أشكال العنف، وتوفير خدمات الإرشاد النفسي مجانا للأطفال من ضحايا الاستغلال، وإصدار قانون الجرائم الجنسية.

٢٢ - **السيد هيرميدا كاستيليو** (نيكاراغوا): قال إن السياسة الشاملة التي وضعتها حكومته بشأن الأطفال والمراهقين يجري تنفيذها من خلال برنامج آمور الذي يجمع بين مختلف قطاعات الحكومة والمنظمات الأهلية ويقوم بتمويله بنك التنمية الدولي والوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة. وتشمل الأنشطة والتدابير المتخذة في إطار البرنامج، والتي تستهدف أفقر مناطق البلد، إنشاء شبكة لرعاية الأطفال وتوفير الخدمات الصحية والتغذوية في المناطق الريفية، وإعادة حقوق الأطفال المعرضين للمخاطر بما فيها حق التعليم والحق في الرعاية الأسرية والحق في حمل اسم، وتوفير الحماية لأطفال العمال المهاجرين والأشخاص المحرومين من الحرية.

٢٣ - وقال إن الحكومة تعمل أيضا للقضاء على عمل الأطفال من خلال اعتماد بروتوكول بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال وتحسين نظام قضاء الأحداث وأوضاع السجون. وذكر أن أول وأهم خطوة نحو توفير عالم صالح للأطفال هي ضمان توفير احتياجاتهم الأساسية. وأضاف في هذا الصدد أن بلده يعرب عن تقديره لاستمرار دعم الجهات المانحة لبرامجه الإنمائية.

٢٤ - **السيد غانيمتوري** (بوركينا فاسو): قال إن بلده يعلق أعظم أهمية على حماية وتعزيز حقوق الأطفال الذين يؤلفون أكثر من نصف السكان. وذكر أن على الرغم من الجهود التي تبذل لتعزيز حقوق الطفل ورفاهه فإن التحديات الرئيسية ما زالت موجودة حيث إن ما يقرب من نصف الأطفال في بوركينا فاسو يعيشون في حالة فقر وأن هذه الحالة يزيدها سوءا ما حدث مؤخرا من فيضانات اكتسحت البلد. وأضاف أن معدلات وفيات الأطفال والرضع ما زالت مرتفعة وأن قيد الفتيات بالمدارس دون مستوى قيد الأولاد وأن أكثر من ثلث الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمداس لا تتاح لهم فرصة التعليم.

٢٥ - وقال إن التصدي لهذه التحديات اقتضى اعتماد إطار استراتيجي لتعزيز رفاه الطفل للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٧. وذكر أنه في هذا الإطار تم إنشاء مجلس وطني لبقاء الطفل وحمايته ونموه كما قامت الحكومة بمبادرة تستهدف توسيع فرص الحصول على التعليم النظامي وغير النظامي الجيد. وأضاف أنه تم إنشاء برلمان للأطفال لتمكينهم من إبداء آرائهم فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لصالحهم.

٢٦ - **السيد غاراييف** (أذربيجان): قال إن بلده حقق تقدما كبيرا نحو تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال وهو ما أثبتته نتائج استقصاء أجري مؤخرا بدعم من اليونيسيف. وأضاف أن الحكومة تقوم أيضا باتخاذ خطوات للتصدي لحالة الأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية وأن الغرض من ذلك هو نقل الأطفال من المؤسسات وإعادتهم إلى أسرهم.

٢٧ - وقال إنه على الرغم من الإنجازات التي تحققت في تعزيز حقوق الطفل ورفاهه فإن حكومته ما زالت تواجه تحديات من أهمها استمرار النزاع مع أرمينيا وهو النزاع الذي يشمل ما يقرب من خُمس أراضي أذربيجان. وأضاف أنه

نتيجة لذلك توجد في أذربيجان نسبة من أعلى نسب اللاجئين والمشردين في العالم ومنهم أعداد كبيرة من الأطفال. وذكر أن كثيرا من الأطفال قد شبوا في المخيمات أو في أماكن الإقامة المؤقتة المزدحمة.

٢٨ - وقال إن الحكومة بذلت جهودا كبيرة لحل مشاكل الإسكان، ولكن النزاع ما زال يشكل عقبة في هذا الصدد. وذكر أن الأطفال لم يفلتوا من الجرائم الخطيرة التي ارتكبت خلال النزاع بل إنهم كانوا المستهدفين في بعض الحالات كما حدث في إحدى الليالي في شهر شباط/فبراير ١٩٩٢ عندما استولت القوات الأرمينية الغازية على مدينة خوجالي في منطقة ناغورني كاراباخ من أذربيجان. وأضاف أن أكثر من ٦٠ طفلا قتلوا عمدا وأن عشرات من الأطفال تم تشويههم وأسرهم . وقال إن التقارير تفيد باختفاء ٢٠٠ ٤ شخص خلال النزاع منهم ٤٧ من الأطفال.

٢٩ - وفيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال، أعرب عن قلقه لاستمرار استخدام عقوبة الإعدام في الجرائم التي ترتكب قبل بلوغ سن ١٨ سنة وهو ما يعتبر بوضوح انتهاكا لاتفاقية حقوق الطفل. وأضاف أن من الضروري أن تسحب جميع الدول الأطراف تحفظاتها على الاتفاقية وبروتوكولاتها من أجل تيسير تنفيذها التام. وذكر، أخيرا، أن أذربيجان على استعداد للوفاء بالتزاماتها بالمضي في تنفيذ حقوق الطفل وزيادة الاستثمارات في الأطفال ومن أجلهم زيادة كبيرة.

٣٠ - **السيد ليميريس** (الأرجنتين): قال إن بلده يسعى، في سياساته الوطنية المتعلقة بالأطفال، إلى تجنب تداخل الجهود وازدواج الهياكل ووضع الأهداف غير المحددة المواعيد. وذكر أن اتفاقية حقوق الطفل والتشريعات الوطنية ذات الصلة تضع نموذجا للعمل يأخذ في الاعتبار حقيقة أن الأطفال والمراهقين لهم، بالنظر إلى مرحلة نموهم الخاصة، حقوق بالإضافة إلى الحقوق التي يملكها جميع البالغين. وأضاف أن أراءهم ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في جميع عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم وينبغي أن تكون مرشدا أساسيا للإجراءات العامة أو الإجراءات التي تتخذها الدولة أو يتخذها القطاع الخاص لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وأضاف أنه ينبغي للأطفال وأسرهم أن يشاركوا في الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لضمان التمتع بهذه الحقوق. وفيما يتعلق بالموارد، ذكر أن الأرجنتين زادت استثمارها في الأطفال، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بما يزيد عن ٣٠ في المائة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٩.

٣١ - وقال إن وضع وتنفيذ السياسات المتعددة التخصصات الفعالة يتطلب بذل جهود منسقة من جانب الحكومات الوطنية والهيئة القضائية والبرلمان والمجتمع المدني بما فيه النقابات العمالية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وذكر أن التعاون الدولي، بما فيه التعاون بين بلدان الجنوب، أداة هامة لدعم الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الأهداف الواردة في وثيقة ''عالم صالح للأطفال'' وفي الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن الأرجنتين وقعت على اتفاق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وأنها تعمل في عدد من مشاريع التعاون. وقال إن بلده تلقى أيضا المساعدة التقنية والتعاون من جانب عدد من المنظمات الدولية.

٣٢ - وقال إن حكومته تقوم، ومعها المجتمع المدني، بمكافحة الإفلات من العقاب والقضاء على حالات الاختفاء القسري. وأضاف أنه بذلت جهود مكثفة لإعادة الأطفال إلى أسرهم وأنه تم تحديد أماكن أكثر من ١٢٠٠ طفل. وقال إن الأرجنتين ملتزمة التزاما عميقا بتنفيذ مبادئ وأهداف وثيقة ''عالم صالح للأطفال''. وذكر أن سياساتها الوطنية تقوم على المبدأ الأول من هذه المبادئ وهو: ''إعطاء الأولوية للأطفال''.

٣٣ - **السيدة الرقادي** (عُمان): قالت إن بلدها حقق مكاسب كبيرة في تعزيز حقوق الأطفال ورفاههم في عمان. وذكرت أن عمان صدقت على عدد من الصكوك الدولية التي تحمي حقوق الطفل وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأضافت أن القوانين الوطنية تكفل المساواة بين جميع المواطنين فيما يتعلق بحقوقهم ومسؤولياتهم وفيما يتعلق بحق المواطنة للأطفال المولودين لآباء غير معروفين.

٣٤ - وذكرت أنه تم إنشاء لجنة وطنية لحماية الطفل لمتابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وأضافت أن وزارة التنمية الاجتماعية أنشأت أفرقة عاملة وطنية في جميع أنحاء السلطنة للتحقيق في حالات استغلال الأطفال بجميع أشكالها وقدمت المساعدة والحماية للأطفال من ضحايا الاستغلال. وقالت إن معدل وفيات الرضع قد انخفض انخفاضا كبيرا في عمان التي أصبح ترتيبها ١٣٨ في العالم في عام ٢٠٠٨. وذكرت أن سوء التغذية ما زال يمثل التحدي الرئيسي وأن وزارة الصحة تتعاون بنشاط مع الوزارات الأخرى ومع اليونيسيف في التصدي لهذه المشكلة.

٣٥ - **السيدة روسارو** (رواندا): تكلمت بوصفها مندوبة الشباب في بلدها فقالت إن رواندا ما زالت تتحمل عبء آثار الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤ والتي غيرت جذريا تكوينها الديمغرافي. وذكرت أن الأرامل والأيتام والقصر المهملين يمثلون نسبة مئوية كبيرة من السكان وأن ضحايا الإبادة الجماعية يعيشون جنبا إلى جنب مع مرتكبي هذه الجرائم. وقالت إن عدد أطفال الشوارع في المراكز الحضرية قد ازداد على حين أن كثيرا من الأطفال في المناطق الريفية هم أرباب أسرهم ويعملون من أجل إعالة إخوتهم وأخواتهم. وأضافت أنه يوجد في رواندا أكثر من ١٠١ ٠٠٠ أسرة معيشية أربابها من الأطفال وأن ثلاثة أرباع هؤلاء من الفتيات. وقالت إنه حدثت في السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية. وذكرت أن الأطفال يسهمون بنشاط في الجهود المبذولة لضمان مستقبل أكثر إشراقا وأن تجربة بلدها تعتبر منارة أمل للجميع.

٣٦ - **السيدة سليماني** (سيراليون): قالت إن بلدها تحمل مسؤولية أكبر في تعزيز وحماية حقوق الطفل نتيجة للحرب الثورية الوحشية التي دارت على مدى عقد كامل. وذكرت أنه حتى من قبل التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، حرصت سيراليون على أن تتأكد من أن الأطفال المشتركين في الحرب تم تسريحهم بنجاح وأعيد إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية.

٣٧ - وذكرت أن سيراليون ملتزمة بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال وأن لديها بالفعل قوانين تحظر العمل الليلي للأطفال دون سن الثامنة عشرة والعمل في المناجم تحت الأرض للأطفال دون السادسة عشرة. وأضافت أنه توجد أيضا تدابير عقابية لمعاقبة آباء الأطفال الذين يوجدون بالشوارع أثناء ساعات الدراسة بالمدارس. وقالت إن ثمة خطة عمل وطنية للتصدي للمجالات الرئيسية من وثيقة ”عالم صالح للأطفال“. وقالت إنه تحقق تقدم كبير في مجال الصحة مع زيادة هامة في التغطية بالتطعيم، على حين زاد عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية إذ بلغت نسبة المقيدين بها ٦٩ في المائة.

٣٨ - وقالت إن المحكمة الخاصة في سيراليون أصدرت حكما تاريخيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في قضايا الأفراد الذين سبق تجنيدهم كأطفال وهم دون سن الخامسة عشرة للمشاركة في أعمال القتال. وأضافت أنه صدر قانون وطني بشأن حقوق الطفل كما تم إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وذكرت أن مسألة ختان الإناث تناقش الآن صراحة وهو تطور يمثل علامة فارقة في تاريخ سيراليون.

وأضافت أن ثمة عددا من الجماعات التي تدعو إلى إنهاء هذه الممارسة كما نظمت حملة وطنية للتوعية بهذه المسألة. وأضافت أن سيراليون استطاعت بفضل المساعدة والتعاون الدوليين أن تحقق تحسنا ملحوظا في حماية حقوق الطفل وتعزيزها. وأضافت أن حكومتها ستكون ممتنة لاستمرار مساعدة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية.

٣٩ - **السيد سماراسينغ** (سري لانكا): قال إن الاستثمار المستمر في التعليم والسياسات المؤدية إلى تعميم فرص التعليم من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية أدى إلى أن أصبح معدل الإلمام بالقراءة والكتابة على الصعيد الوطني ٩٣ في المائة. وذكر أن سري لانكا في طريقها إلى تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي وضمان المساواة بين الجنسين في التعليم وتوفير خدمات الصحة الإنجابية. وأضاف أنه كان هناك انخفاض مستمر في معدلات وفيات الأطفال ومعدلات وفيات الأمومة. وقال إن تطعيم الأطفال تم تعميمه وأن نظام الصحة العامة المجاني قد أدى إلى تحسين صحة الأطفال.

٤٠ - وقال إن سرى لانكا ملتزمة بكفالة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، وذكر أنه يجري إعداد مشروع قانون شامل يكفل الالتزام التام باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف أن قانون الأطفال والشباب يفرض عقوبات شديدة على من يستغلون الأطفال وأن قانون العقوبات تم تعديله لزيادة العقوبات المقررة للاستغلال الجنسي للأطفال. وقال إن ثمة تشريعا صارما يتعلق بحقوق الأطفال المتبنين وأن سري لانكا طرف في اتفاقية لاهاي بشأن حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي. وذكر أن السلطة الوطنية لحماية الطفل تقود الجهود المبذولة لمنع استغلال الأطفال ومحاكمة الجناة وزيادة الوعي بحقوق الطفل وتقديم المشورة إلى الحكومة ومساعدة ضحايا الاستغلال. وأضاف أن قانون مكافحة الاتجار بالأطفال يتفق وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٤١ - وقال إنه مع انتهاء النزاع المسلح في سري لانكا انتهت الممارسة البشعة المتمثلة في استخدام الأطفال الأبرياء في النزاع المسلح. وذكر أن الأطفال الذين سبق لهم الاشتراك في أعمال القتال يتم الآن تأهيلهم تأهيلا شاملا وإعادة إدماجهم في مراكز خاصة أنشئت بمساعدة اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية. وأضاف أن هؤلاء الأطفال يعاملون كضحايا وليس كمحتجزين. وذكر أن الآباء والأمهات يستطيعون الآن إحضار أطفالهم إلى بيئة آمنة. وقال إن لم شمل الأسر المشردة وإعادة توطينها عملية مستمرة. وذكر أن فرقا من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف زارت قرى الأطفال المشردين داخليا الذين ما زالوا يواظبون على الدراسة ويتقدمون للامتحانات.

٤٢ - **السيد تاشي – منسون** (غانا): قال إن غانا أدخلت تعديلات واسعة على تشريعاتها المتعلقة بمكافحة العنف واستغلال الأطفال، بما فيها قانون الطفل وقانون عدالة الأحداث وقانون العنف المترلي وقانون الاتجار بالبشر وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة. وذكر أنه تم وضع سياسات لزيادة حماية الطفل، منها سياسة رعاية النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، وسياسة الجنسين والأطفال، ومشروع إطار سياسة أطفال الشوارع في غانا. وأضاف أن المشكلة الرئيسية هي عدم التنفيذ الفعال وضعف قدرات المؤسسات وقيود الموارد ووجود الثغرات المحبطة في البيانات المتعلقة بالممارسات الاجتماعية الثقافية.

٤٣ - وذكر أن زيادة التعاون بين هيئات الأمم المتحدة والبنك الدولي أمر لازم لزيادة العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالصحة والتعليم. وأضاف أنه ينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء تعزيز الدعوة إلى

التصدي لجميع أشكال العنف ضد الأطفال. وقال إن توفير الموارد التقنية والمالية أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد.

٤٤ - **السيد جورجيو** (إريتريا): قال إن بلده، باعتباره طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين عزز آلية تنسيقها ورصدها بوضع برنامج متكامل لتنمية الطفولة المبكرة من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولين. وذكر أن سياسة الحكومة تستهدف منذ وقت طويل تخفيف حدة الفقر عن طريق النمو الاقتصادي السريع والتنمية البشرية المعجلة. وأضاف أن استراتيجية الأمن الغذائي تتصدى للاحتياجات التغذوية للأطفال وأن مراكز التغذية العلاجية أنشئت في المستشفيات والمراكز الصحية. وقال إن إريتريا في طريقها إلى تحقيق الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية وهو تخفيض معدل وفيات الطفل.

٤٥ - وذكر أن برنامج الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة قد حقق تحسنا في الصحة. وأضاف أن برامج التطعيم والتغذية وتوزيع الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات قد أدى إلى تخفيض معدلات الوفيات خلال السنوات القليلة الماضية. وقال إن مجانية التعليم أسهمت في زيادة فرص التعليم بالنسبة للفئات الضعيفة والفئات المحرومة ومنها الأطفال ذوو الإعاقة. وذكر أن الحكومة تعمل أيضا على تضييق الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم.

٤٦ - وقال إن من بين المبادرات الأخرى التي اتخذت خطة عمل وطنية لتنفيذ الحظر المفروض على ختان الإناث وخطة عمل لمكافحة الاستغلال التجاري للأطفال. وقال إن الأيتام يجري إدماجهم مع أسرهم الممتدة أو وضعهم في بيوت جماعية من أجل تقليل عدد الأطفال في المؤسسات. وذكر، أخيرا، أن إريتريا أيدت التزامات باريس لحماية الطفل من التجنيد غير المشروع أو من الاستغلال من جانب القوات والجماعات المسلحة.

٤٧ - **السيدة نواز** (باكستان): قالت إن الجهود المبذولة لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية وتخفيض معدلات وفيات الأمومة ووفيات الأطفال وإقامة الشراكات العالمية ينبغي أن تظل لها الأولوية من أجل رفاه الأطفال في العقد القادم. وذكرت أن باكستان تؤكد تأكيدا شديدا على الوفاء بالتزاماتها الولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وأنها قامت مؤخرا بعرض تقريريها الدوريين الثالث والرابع المجمعين على لجنة حقوق الطفل في جنيف.

٤٨ - وقالت إنه سيعرض قريبا على الجمعية الوطنية مشروع قانون بشأن حماية الطفل تم إعداده بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة. وذكرت أن هذا المشروع يعرف استغلال الأطفال في المواد الإباحية والاستغلال الجنسي للأطفال ويجرمهما ويزيد العقوبات المقررة للجرائم المرتكبة ضد الأطفال. وذكرت أنه تم إنشاء مكتب لشكاوى الأطفال على الصعيد الفيدرالي لبحث الشكاوى المتعلقة بالأطفال. وأضافت أنه تم إنشاء نظام لإدارة المعلومات المتعلقة بحماية الأطفال بدعم من اليونيسيف وأن هذا النظام يتناول مجالات الاستغلال الجنسي للأطفال وعدالة الأحداث والاتجار بالأطفال والأسرة والرعاية الأسرية والرعاية البديلة والعنف ضد الأطفال. وقالت إن ثمة مشروعا للحماية الاجتماعية يغطي الأطفال ذوي الإعاقات المتعددة والإعاقات الشديدة ويوفر لهم مخصصات شهرية تغطي احتياجاتهم الأساسية.

٤٩ - **السيد المختار** (المغرب): قال إن المغرب تقوم، كجزء من برنامج تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بتنظيم دورات تعليمية وتدريبية مستمرة في الخارج للقضاة وقضاة الأحداث من أجل تعريفهم بالمعايير الدولية المتصلة بحقوق الطفل وعدالة الأحداث. وأضاف أن المغرب وضعت استراتيجية سنوية لمكافحة الأمية الغرض منها هو تخفيض معدل الأمية

إلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وقال إنه ينبغي القضاء على الأمية بحلول عام ٢٠١٥ وأنه ينبغي توفير التعليم لجميع الأطفال بحلول عام ٢٠١٠.

٥٠ - وذكر أن المغرب استضافت في تموز/يوليه ٢٠٠٩ حلقة دراسية دولية بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن الحلقة كانت فرصة لتجديد توافق الآراء الدولي بشأن أهمية إصدار الأمم المتحدة لإعلان بشأن هذا الموضوع. وشدد، أخيرا، على أن مهمة حماية حقوق الطفل تتطلب الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي والالتزام المستمر من جانب الأمم المتحدة بتقديم المساعدة التقنية.

٥١ - **السيدة فيليب** (المراقبة عن الاتحاد البرلماني الدولي): قالت إن الاتحاد ومؤتمر العد التنازلي حتى عام ٢٠١٥ بشأن الأمومة والمولودين حديثا وبقاء الطفل تعاونا في العمل على تعزيز صحة الأم والمولودين حديثا والأطفال في ٦٨ بلدا. وذكرت أن الاتحاد يواصل دعم البرلمانات في الإجراءات التي تتخذ في هذا المجال. وأضافت أن من التحديات الأخرى التي تواجهها البرلمانات كيفية ضمان التمثيل الكافي للأطفال. وذكرت أن الاتحاد ركز انتباهه في العام الحالي على أمريكا اللاتينية والمبادرات التي تتصدى للعنف ضد الأطفال في هذه المنطقة مثل تشريعات حماية الطفل نظرا لعدم كفاية تشريعات حماية الطفل في كثير من البلدان.

٥٢ - وذكرت أنه يتبين من الإحصاءات أن ٤٠ مليون طفل في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي يعانون سنويا من الاستغلال الشديد. وذكرت أن الاتحاد واليونيسيف قدما الدعم إلى حلقة دراسية إقليمية عقدت في سان خوسيه بكوستاريكا في آب/أغسطس ٢٠٠٩ لتناول هذه المسألة. وأضافت أن الوفود قامت بدراسة الأطر التشريعية وناقشت توزيع الموارد الخاصة بحماية الطفل ومراقبتها مع توجيه عناية خاصة لمشاركة الأطفال والمراهقين في العمليات البرلمانية.

٥٣ - **السيد فون فلو** (المراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قال إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تشدد تشديدا كبيرا على موضوع الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح وغيره من ظروف العنف. وذكر أن الأطفال المحتجزين يمثلون جماعة ضعيفة لم توجه إليها العناية الكافية. وأضاف أنه في عام ٢٠٠٨ وحده قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة أكثر من ١ ٥٠٠ طفل محتجز في البلدان المتأثرة بالمنازعات وغيرها من ظروف العنف في جميع أنحاء العالم. وذكر أن مشاركة الأطفال في أعمال القتال تكون في كثير من الأحيان مصحوبة بزيادة في أعداد الأطفال المحتجزين. وقال إنه يتم اتهام أطفال لا يتجاوزن التاسعة بأنهم من المتمردين أو من الإرهابيين. وأضاف أن أطفالا آخرين رافقوا آباءهم في السجون أو سجنوا كمجرد وسيلة لأخذهم من الشوارع. وقال إن ظروف الاحتجاز تكون دائما تقريبا أسوأ من ظروف النزاع المسلح.

٥٤ - وذكر أن الأطفال المحتجزين هم من الضعفاء المحرومين من حماية الأسرة ومن التعليم وأنهم يستخدمون أحيانا كأيد عاملة رخيصة. وأضاف أن اللجنة تجري حوارا مستمرا مع سلطات الاحتجاز وتقدم لها إذا لزم الأمر المساعدة في تحسين ظروف الاحتجاز بالنسبة للسجناء عموما وللأطفال وغيرهم من الضعفاء بشكل خاص. وقال إن المساعدة تقدم أيضا للمحتجزين في المحافظة على اتصالهم بأسرهم.

٥٥ - وذكر أنه لا يجوز احتجاز الأطفال إلا كتدبير أخير بحيث يحتجزون إلا لأقصر فترة ممكنة من الوقت وأن يكون من حقهم الحصول على الرعاية والحماية بما فيها الحق في الاتصال بآبائهم. وأضاف أنه ينبغي فصلهم في الاحتجاز عن

البالغين وأن يكون من حقهم الطعن في قانونية احتجازهم. وذكر، أخيرا، أن عقوبة الإعدام محظورة بمقتضى القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان بالنسبة للجرائم التي يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ١٥ سنة. وأضاف أن اتفاقية حقوق الطفل تحظر أيضا الحكم على الأطفال بالسجن مدى الحياة.

٥٦- **السيد كويمانس** (المراقب عن منظمة العمل الدولية): قال إن مناقشة اللجنة في العام السابق انتهت إلى اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٤١/٦٣ بشأن حقوق الطفل وهو القرار الذي ركز على عمل الأطفال. وذكر أن هذا قد عزز الصكوك الحالية لمنظمة العمل الدولية وأعطى دفعة جديدة للجهود المبذولة للقضاء على عمل الأطفال.

٥٧ - وذكر أن المعيارين الرئيسيين للمنظمة فيما يتعلق بعمل الأطفال تم التصديق عليهما على نطاق واسع. وأضاف أن اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال (رقم ١٨٢) صدقت عليها ١٧١ دولة وأن اتفاقية الحد الأدنى للسن (رقم ١٣٨) صدقت عليها ١٥٤ دولة . وأضاف أن حكومة هولندا تقوم، بالتعاون مع المنظمة، بعقد اجتماع عالمي بشأن عمل الأطفال في أيار/مايو ٢٠١٠ وأن هذا المؤتمر سيركز على إدماج القضاء على عمل الأطفال في أطر التعليم العام والتنمية وحقوق الإنسان ويتوقع أن يعتمد خريطة طريق لتحقيق هدف القضاء على أسوأ أشكال العمل بحلول عام ٢٠١٦.

٥٨ - وذكر أن الأزمة الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى زيادة عدد الأطفال الداخلين إلى سوق العمل وأنه ينبغي أن تكفل الاستجابة بالسياسات توفير الخدمات الأساسية للأسر الضعيفة وتقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمة لأضعف الفئات. وقال إن المنظمة تدعو الدول الأعضاء إلى تأييد النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن حالة اتفاقية الطفل (A/64/172) والعمل مع وكالات مثل منظمة العمل الدولية واليونيسيف لتشكيل استجاباتها الوطنية بالنسبة لعمل الأطفال.

٥٩ - **السيد لينـدال** (المراقب عن منظمة فرسان معبد القدس العسكرية المستقلة): قال إن المنظمة ستواصل اشتراط إدماج تعليم الفتاة في برامجها الصحية والتعليمة وأنها تؤيد عمل وكالات الأمم المتحدة التي تركز على الفتاة. وأضاف أن المنظمة تؤيد أيضا جميع التدابير الخاصة بالقضاء على قتل الأطفال وغيرهم من المدنيين في ظروف النزاع والقضاء على تجنيد الأطفال، وأعرب عن أمله في أن يتناول مجلس الأمن هذه المجالات المحددة في المناقشة التي يجريها بشأن حماية المدنيين.

٦٠ - وذكر أن أكثر من ١٥ ٠٠٠ مولود جديد يولدون كل عام في مرافق المنظمة ولهذا فإن المنظمة على وعي شديد بما يلزم توفيره للنظم الصحية لتظل لها فعاليتها. وذكر أن تحديد سنة ٢٠٠٨ باعتبارها السنة الدولية للمرافق الصحية قد أوضح ضرورة تحسين المرافق الصحية وبرامج التعليم الصحي في العالم كله. وأضاف أن عمل المنظمة في هذا المجال يعتمد على استمرار الدعم من جانب وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وقال إن المنظمة ما زالت ملتزمة بالاستجابة للتحديات التي تواجه الأطفال في إعمال حقوقهم الأساسية.

٦١ - **السيد دافيد** (الفلبين): قال إن الخطة الاستراتيجية الوطنية لحكومته فيما يتعلق بتنمية الطفل، المعروفة باسم حطة الطفل في القرن الحادي والعشرين، قد حددت خريطة طريق لبناء مجتمع موال للطفل وحساس لمشاكله في القرن الحادي والعشرين. وذكر أن الخطة الوطنية تتسق مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل ومع إعلان ''عالم مناسب للأطفال'' ومع الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٢ - وذكر أن الفلبين أصدرت خلال السنوات الست الماضية عددا من القوانين بغرض تعزيز تشريعاتها المتعلقة بحماية الطفل، بما فيها قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وخاصة بالنساء والأطفال، وقانون القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. وقال إنه أدخلت تعديلات على قانون الأسرة والميثاق الأعظم للأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف أنه ما زال معروضا على البرلمان مشاريع قوانين لمكافحة التعذيب، بما في ذلك تعذيب الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية.

٦٣ - وقال إن مكتب الإحصاءات الوطني ينفذ مشروعا للأطفال غير المسجلين لسد الفجوة الموجودة في تسجيل المواليد. وذكر أن خطة العمل الخاصة بالتغذية زادت تركيزها على برامج الأطفال وغيرها من البرامج التغذوية وجعلها أكثر قدرة على تلبية احتياجات الأطفال. وأضاف أن هذه الجهود أدت إلى انخفاض في معدلات وفيات الرضع. وقال إن الحكومة تعمل أيضا مع الشركاء الإنمائيين الدوليين على زيادة عدد المدارس العامة وزيادة عدد الفصول والمعامل للأطفال الذين هم في سن الدراسة. وقال إن حطة العمل الوطنية لإنهاء العنف ضد الأطفال أدت إلى إنشاء وحدات للمرأة والطفل في الشرطة الوطنية الفلبينية. وذكر أنه تم إنشاء صندوق للدفاع عن الأطفال وأن الحكومة مصممة على المضي في جهودها لحماية الأطفال في ظروف عمليات السلام في البلد. وقال إنها قدمت مؤخرا تقريريها الدوريين الثالث والرابع المجمعين بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وأضاف أن البرنامج القطري لليونيسيف في الفلبين، الذي كان من المقرر أصلا استكماله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تم تمديده لمدة سنتين أخريين.

٦٥ - **السيدة رومولس** (هايتي): قالت إن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية قام بتمويل مشروع تجريبي لإجراء بحوث تتعلق بالقوالب الفكرية المتعلقة بالجنسين في الكتب المدرسية في هايتي. وقالت إن النتائج أظهرت زيادة عدد الذكور سواء في النصوص أو في الصور وقلة عدد الصور التي تظهر الرجال والنساء معا. وذكرت أن الرجال يصورون وهم يعملون بينما تصور النساء وهن في الأسواق ويصور الأولاد وهم في الشوارع بينما تصور البنات وهن في البيوت. وأضافت أن الكتب تعبر عن القوالب الفكرية المتلعقة بالجنسين كما هي موجودة في هايتي ولكنها لم تعد مناسبة للمجتمع المعاصر. وذكرت أن تعليم الأطفال يسهم في بناء المجتمع وأن وزارة التعليم تلقت توصيات باستعراض الكتب الدراسية في المدارس. وأضافت أن هذه المطبوعات ستكون في المستقبل أكثر توازنا بحيث تصور النساء في مجموعة أوسع من الأنشطة المهنية.

٦٦ - وقالت إن هايتي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال. وذكرت أن الدولة لم تعد تسمح باستخدام الأطفال في خدمة المنازل وإن كانت هذه الممارسة ما زالت مستمرة بشكل غير قانوني. وأضافت أن الحل السليم هو التخفيف من حدة الفقر المدقع الذي يؤدي إلى هذا الوضع.

٦٧ - **السيد ولد غادي** (موريتانيا): ذكر أن عددا من البرامج الحكومية يستهدف تعزيز صحة وتعليم المواطنين ومكافحة الجهل وأن هذه البرامج كان لها أثر إيجابي على الوضع بالنسبة لحقوق الأطفال. وأضاف أن وزارة النهوض بالمرأة والطفولة والأسرة تقوم بوضع وتنفيذ السياسات المتصلة بالأطفال، بالإضافة إلى تدريب موظفي حماية الطفل وموظفي التعليم المبكر. وقال إنه دعما لأنشطة الوزارة تم إنشاء مجلس وطني للطفولة إلى جانب لجنة وطنية لمكافحة العنف الجنسي بما فيه تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة الذي هو مجرم بمقتضى القانون في موريتانيا.

٦٨ - وقال إن موريتانيا اعتمدت قانونا للأحوال الشخصية يحظر الزواج المبكر ويجعل التعليم إجباريا بالنسبة للأطفال بين سن ست سنوات و ١٤ سنة، كما اعتمدت قانونا منقحا بشأن عمل الأطفال. وذكر أنه تنفيذا للتشريعات الداخلية والاتفاقيات المتعددة المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضمت إليها موريتانيا، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل، اتخذت حكومته تدابير عقابية ضد المتجرين بالأطفال وفي حالات الزواج المبكر وعمل الأطفال والاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم.

البيانات المقدمة ممارسة لحق الرد

٦٩ - **السيدة شانيدزي** (جورجيا): قالت إن بيان الاتحاد الروسي الذي قدم ممارسة لحق الرد في اليوم السابق كان متسقا مع موقف موسكو وهو إنكار المسؤولية عن الأحداث المأساوية للنزاع. وذكرت أن الاتحاد الروسي حاول إفساد محتوى تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق المعنية بالنزاع في جورجيا الذي لم يشر إلى استخدام قوات جورجيا للقوة العسكرية الغاشمة ضد المدنيين.

٧٠ - وقالت إن النزاع المسلح لم يبدأ في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وذكرت أن التقرير يفيد بأن النزاع الذي حدث ليلة ٧-٨ آب/أغسطس لمن يكن سوى نقطة الذروة في توترات واستفزازات وحوادث متزايدة استمرت لفترة طويلة وأن الأعمال التي ترتكب ضد أبناء جورجيا كجماعة إثنية داخل أوسيتيا الجنوبية وخارجها يتعين اعتبارها انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وللقانون الدولي لحقوق الإنسان في كثير من الحالات. وأضافت أن جميع الأعمال العسكرية التي قامت بها أوسيتيا الجنوبية ضد القوات المسلحة لجورجيا بعد بدء سريان اتفاق وقف إطلاق النار في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ كانت أعمالا غير مشروعة.

٧١ - **السيد راكوفسكيي** (الاتحاد الروسي): قال إن نص تقرير بعثة تقصي الحقائق متاح على الإنترنت. وذكر أن المجلد الأول يقرر أنه: ''في ليلة ٧-٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ تعرضت مدينة تشتسخينفالي لهجوم مستمر بالمدفعية من جانب قوات جورجيا.'' (ص ١٠، الفقرة ٢)؛ وأن ''قيام القوات المسلحة لجورجيا ليلة ٧-٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بقذف تشتسخينفالي بالقنابل كان بداية نزاع مسلح واسع النطاق في جورجيا'' (ص ١١، الفقرة ٣)؛ وأن ''السؤال هو ما إذا كان استخدام جورجيا للقوة في أوسيتيا الجنوبية، ابتداء من قذف تشتسخينفالي ليلة ٧-٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بالقنابل عملا مبررا في إطار القانون الدولي. والجواب أنه ليس كذلك.'' (ص ٢٢، الفقرة ١٩).

٧٢ - وذكر أنه إذا لم تكن هذه البيانات كافية فيمكن الرجوع إلى الأمر رقم ٢ الذي أصدره قائد لواء المشاة الرابع بالقوات المسلحة لجورجيا الذي استنسخ في المجلد الثالث بالصفحات ٦١٨-٦٢٠. وذكر أن هذا الأمر بدأ بهذه العبارة: ''تقوم فرقة العمل بعملية قتالية في منطقة ساماتشابلو (أوسيتيا الجنوبية) وإلحاق الهزيمة بالعدو خلال ٧٢ ساعة. وتتم إعادة ولاية جورجيا في المنطقة.''

٧٣ - **السيدة شانيدزي** (جورجيا): قالت إنه منذ بداية النزاع عمد الاتحاد الروسي بغير أساس إلى إلقاء اللوم على جورجيا في قتل المدنيين وإثارة الحرب. وذكرت أن وسائل الإعلام الروسية التي تسيطر عليها الحكومة أشارت كما أشار المسؤولون الروسيون إلى منظمات غير معروفة لحقوق الإنسان وإلى مكتب المدعي العام كمصادر للمعلومات. وأضافت أن الفصل السابع من الجزء الثاني من تقرير بعثة تقصي الحقائق يذكر أن المعلومات التي جمعتها منظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية تظهر أن الاتحاد الروسي استخدم ذخائر عنقودية في المناطق المأهولة بالسكان. وقالت إن جورجيا استخدمت أيضا مثل هذه

الأسلحة ولكن لا يوجد دليل على أن جورجيا استهدفت عن عمد السكان المدنيين. وذكرت أن قوات جورجيا لم تستخدم هذه الأسلحة إلا ضد الأهداف العسكرية الواضحة وليس في المناطق المأهولة بالسكان. وأضافت أنه ورد بالمجلد الثاني من التقرير أنه ''ليس بين الأسلحة التي استخدمت خلال النزاع الذي وقع في آب/أغسطس ٢٠٠٨ أسلحة يمكن اعتبارها غير مشروعة في ذاتها بمقتضى المبادئ العامة للقانون الإنساني الدولي'' (ص ٣٣٨). واختتمت كلمتها قائلة إن النصيحة التي يقدمها وفدها إلى وفد الاتحاد الروسي هي أن يقوم قبل توجيه أي نوع من الاتهامات باستعراض تاريخ بلده من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان,

٧٤ - **السيدة خودافيرديان** (أرمينيا): أشارت إلى البيان الذي سبق أن قدمه ممثل أذربيجان في الجلسة فقالت إن قرار وفد أذربيجان باستخدام كل بند ممكن من بنود جدول الأعمال للقيام بحملة دعائية ضد أرمينيا هو عمل يدعو إلى الأسف. وأضافت أنها بدلا من التركيز على الألفاظ غير المقبولة التي استخدمت فإنها تود أن تشير إلى أن البيان يتناقض مع أهداف اللجنة. وذكرت أن المجتمع الدولي شاهد على سياسة أذربيجان وهي سياسة إرهاب الدولة الذي تمارسه ضد مواطنيها أنفسهم عندما قامت جماعة من الغوغاء المنظمين والمسلحين بقتل وتعذيب أبناء أرمينيا الأبرياء بما فيهم الأطفال في مدن أذربيجان التي توجد بها طوائف أرمينية كبيرة. وأضافت أنه قبل ٢٠ سنة قامت أذربيجان بشن حرب كاملة على السكان المسالمين في ناغورني كاراباخ وأكرهت عشرات الآلاف من النساء والأطفال على مغادرة بيوتهم كلاجئين ومشردين داخليا. وأضافت أنه ينبغي أن توقف أذربيجان هذا السلوك وأن تركز على عملية تسوية النزاع.

٧٥ - وقالت إن أرمينيا تؤمن إيمانا قويا بضرورة تحقيق تسوية شاملة للنزاع في ناغورني كاراباخ وهو النزاع الذي لا يضر فقط بالثقة في المنطقة بل يخلق جوا من العداوة والكراهية يؤثر على الجيل الجديد من أطفال أذربيجان. وأضافت أن من مصلحة الجميع المضي في عملية تحقيق السلام من أجل حماية الأطفال والجيل المقبل.

٧٦ - **السيد غاراييف** (أذربيجان): قال إن احتلال أرمينيا لأراضي أذربيجان له من غير شك أثر كبير على الحالة الإنسانية هناك، وخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة. وذكر أن أذربيجان ما زال بها نسبة من أعلى نسب اللاجئين والمشردين داخليا في العالم وأن أكثر من ثلثي هؤلاء هم من الأطفال. وقال إن دعوة وفد أرمينيا الواضحة إلى شن حرب عدوانية هي محاولة واضحة لتضليل المجتمع الدولي بالتشويه الصارخ للحقائق والتحدي الصريح لأية تسوية سلمية للنزاع. وقال إن أرمينيا بدلا من الإسهام في إعادة السلام والأمن والاستقرار إلى المنطقة وإنهاء النزاع تفضل لغة الحرب والتصعيد. وأضاف أن من الواضح أن أرمينيا أبعد ما تكون عن مجرد التفكير في السعي الهادئ والفعال من أجل التوصل إلى السلام.

بيان الرئيس

٧٧ - **الرئيس:** قال إن اللجنة تكون بذلك قد انتهت من نظر بند جدول الأعمال ٦٥ (أ) و (ب).

رفعت الجلسة في الساعة ٦/٠٠ مساء.